

عقد تأسيس زاوية كجاوة 1201هـ/1787م

نموذج للوثائق ذات الأهمية الخاصة

The establishment contract of the Zaouïa of KADJAOUA (1201^{AH} / 1787^{AD})

A model for documents of special importance

ياسين بودريعة

مخبر التاريخ المحلي والذاكرة الجماعية والمقاربات الجديدة، جامعة ألكلي محند ولحاج-البويرة

y.boudria@univ-bouira.dz

تاريخ القبول: 2021/12/23

تاريخ المراجعة: 2021/11/02

تاريخ الإرسال: 2021/09/19

الملخص:

يتطلب استعمال الأرشيف في إعداد بحوث تاريخية القيام بعملية جرد شامل لبعض الأرصدة بغية حصر الوثائق المطلوبة من أجل تكوين مدونة تكون نقطة انطلاق لمعالجة تلك البحوث، الأمر الذي يستنزف جهد الباحث، فبدلاً من القيام بعمله في استخراج المعلومات من تلك الوثائق وتحليلها، أصبح يقوم بعمل الأرشيفي والمكتبي من أجل تنظيم تلك الوثائق. وعلى الرغم من هذه الصعوبات إلا أنّ هذه العملية لها مزايا متعددة أهمها العثور على وثائق يمكن اعتبارها ذات أهمية خاصة، على غرار وثائق الحكام وأصحاب المناصب السامية ووثائق المنازعات وغيرها... وعلى هذا الأساس سنقوم بتقديم أحد العقود التي نرى لها هذا النوع من الأهمية، وهو عقد تأسيس زاوية كجاوة، أحد عقود المحاكم الشرعية التي تخص مدينة الجزائر العثمانية، وحالياً هو محفوظ بمؤسسة الأرشيف الوطني الجزائري، ويوضح لنا جانباً مهماً في التعريف بالمؤسسات الدينية والتعليمية، خاصة منها جانب كيفية ظهورها وإنشائها، وهي معلومات قيمة ونادرة في الوقت نفسه، لا توجد في غيرها من المصادر والأبحاث.

الكلمات المفتاحية: زاوية، كجاوة، أرشيف، محاكم شرعية، عقود، الشبارلية

Abstract

The use of archives in historical research requires a global excavation in certain inventories to designate the documents forming a starting corpus. This exhausts the researcher! Instead of extracting data from these documents and analysing it, he does the work of the archivist and the library-worker to organize them. Despite these difficulties, this operation contains multiple advantages, the most important of which is to find documents of particular importance, such as that of governors, owners, people of highness, litigation documents ... etc. In the light of this, we will provide a contract that we assume of particular importance; it is that of the establishment of the Zaouia of Kajaoua. It is a contract from the Sharia courts in Ottoman Algiers, currently preserved in Algerian National Archives. The document presents important clarifications, at the same time precious and rare, on religious and educational establishments, and in particular their foundations and their creations.

Keywords: Zaouia - Kajaoua - Archive - Sharia courts - Contracts – Chabarlia

Résumé

L'utilisation des archives dans la recherche historique nécessite une fouille globale dans certains inventaires pour désigner les documents formant un corpus de départ. Cela épuise le chercheur ! Au lieu d'extraire des données de ces documents et de les analyser, il fait le travail de l'archiviste et du bibliothéconome en les organisant. Malgré ces difficultés, cette opération contient de multiples avantages, dont le plus important est de mettre la main sur des documents d'une importance particulière, comme les documents des Gouverneurs, des propriétaires, des gens qui occupent des postes supérieurs, les documents du contentieux... etc. Dans la lumière de cela, nous fournirons un contrat que nous supposons d'importance particulière, c'est celui de l'établissement de la Zaouia de Kajaoua. C'est un contrat des tribunaux de la charia à Alger ottomane, conservé actuellement en Archives National Algérien. Le document présente d'importants éclaircissements, en même temps précieux et rares, sur les établissements religieux et éducatifs, et en particulier leurs fondations et leurs créations.

Mots-clés : Zaouia – kajaoua – archive – tribunaux de la charia – contrats – Chabarlia

المقدمة:

يعد الأرشيف الجزائري الذي يخص الفترة العثمانية من الوثائق النادرة. ويرجع ذلك لظروف تاريخية تتعلق أساسا بالاحتلال الفرنسي وما تلاه من ضياع لعدد معتبر من تلك الوثائق. كما أنّ ذلك الأرشيف تعرض إلى نكسة أخرى بعد خروجه من أماكنه الطبيعية. المتمثلة في أماكن إنتاجه كمؤسسة القضاء، البايك، بيت المال وغيرها... مما تسبب في بعثرة تلك الوثائق وضياع ترتيبها الموضوعي والكرونولوجي.

وقد أدى هذا الوضع إلى صعوبة تنظيم ذلك الأرشيف عندما تم استرجاع جزء منه على فترات بعد استرجاع السيادة الوطنية. وهذا يفسر عدم تناسق الوثائق داخل الرصيد الواحد في المؤسسات الأرشيفية المعنية بحفظه. فقد نجد بين ثنايا عقود المحاكم الشرعية مثلا وثائق تعود إلى مؤسسة بيت المال أو البايك بمؤسسة الأرشيف الوطني الجزائري. والأمر نفسه ينطبق على باقي الأرصدة. ضف إلى ذلك عدم وجود تسلسل موضوعي ولا كرونولوجي في بعض الأرصدة على غرار المحاكم الشرعية بالمؤسسة نفسها.

هذا الأمر حتم على الباحثين في الفترة العثمانية على القيام بعملية جرد لكل الوثائق المشكلة لرصيد ما، من أجل الإحاطة أو حصر الوثائق التي تخص موضوع معين. وقد يمتد الأمر لجرد أكثر من رصيد واحد. وعلى الرغم من صعوبة العملية باعتبار أنها تستنزف جزءا معتبرا من جهد الباحث. إلا أنّ تلك العملية لها العديد من المزايا. على غرار حصر الوثائق التي تخص الموضوع. وإمكانية عمل فهرسة أو كشف لتلك الوثائق. ناهيك على إمكانية الحصول على وثائق نادرة أو ذات أهمية خاصة.

وفي هذا الصدد فإننا قمنا بعملية جرد لكل العقود المشكلة لرصيد المحاكم الشرعية بمؤسسة الأرشيف الوطني الجزائري. من أجل حصر الوثائق المتعلقة بأوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر. وذلك لتحضير بحث يخص رسالة الماجستير في التاريخ الحديث. وقد مكنتنا هذه العملية من الحصول على عدد من الوثائق يمكن إدراجها تحت مسمى الوثائق ذات الأهمية الخاصة. أردنا من خلال هذا البحث تقديم إحدى هذه الوثائق.

الأمر يتعلق بوثيقة تأسيس مدرسة -زاوية كجاوة- كجاوة بمدينة الجزائر عام 1786م. وسنوضح حيثيات العثور عليها، وكذا الإشارة إلى ندرة مثل النوعية مثل الوثائق المتعلقة بتأسيس مؤسسات اجتماعية وثقافية تعود إلى العهد العثماني. وهو ما يضفي عليها أهمية تاريخية. بالإضافة إلى دراستها وتحليل جانب من محتواها.

1- حيثيات العثور على الوثيقة:

أجمع الأساتذة المؤطرون لطلبة الماجستير التاريخ الحديث على أهمية الأرشيف في الأبحاث التاريخية. من أجل هذا كان جزء من تكويننا يتعلق بكيفية استغلال الأرشيف وأماكن تواجده. فضلا عن كيفية استغلاله من خلال عمل مدونة للوثائق من أجل معالجة موضوع معين. على هذا الأساس فقد اختار عدد من طلبة الدفعة 'مواضيع تتم معالجتها انطلاقا من خلال الأرشيف. وقد وقع اختيارنا على موضوع الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر (بودريعة، أوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها خلال العهد العثماني من خلال المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال والبايلك، 2007). باعتبار وجود وثائق تخص الموضوع في رصيد المحاكم الشرعية بمؤسسة الأرشيف الوطني الجزائري. في البداية قمنا بمراجعة الفهرس المتعلق بذلك الرصيد (يلس، 1980). لكن هذا الفهرس لم يكن دقيقا مما أجبرنا على القيام بعملية جرد لكل رصيد المحاكم الشرعية الموزع على 153 علبة (التعليق رقم 01). من أجل إعداد مدونة وثائق لتسهيل معالجة الموضوع المذكور.

لقد مكنتنا عملية الجرد التي قمنا بها من حصر والإحاطة بوثائق الأضرحة والزوايا. وعليه تم تحديد مدونة متكونة من مائتي وواحد (201) وثيقة تخص الموضوع. ومن ضمن هذه المجموعة عثرنا على وثائق لها أهمية خاصة. باعتبار أنها وثائق نادرة وفريدة من نوعها لم يتم الإشارة إليها من قبل على حد علمنا. على غرار وثائق حصر أملاك بعض الأضرحة والزوايا، عقود وقف تخص كبار موظفي الدولة، وعقود تأسيس بعض الزوايا.

وفي نظرنا فإنّ وقفيات تأسيس الزوايا هي الوثائق الأكثر أهمية، باعتبار توفرها على معلومات نادرة حول حيثيات تأسيس تلك المؤسسات. وفي هذا الصدد فقد عثرنا على وثيقتين من هذا الصنف هما عقدا تأسيس زاوية القشاش و زاوية كجلاوة (التعليق رقم 02)، كما زودتنا مشكورة الباحثة طيبي مهدية بوثيقة تأسيس زاوية الأندلس (مهدية، 2009/2008).

إنّ العثور على هذه النوعية من الوثائق حفزنا لأن نبحث على وثائق تخص زوايا أخرى على غرار زاوية مولاي حسن، زاوية الأشراف، زاوية دار القاضي وغيرهم. وللأسف لم نوفق إلى ذلك للأسباب التي ذكرناها في المقدمة. ما جعلنا نكتفي بما حصلنا عليه مع أمل العثور على بقية الوثائق مستقبلا. وعليه تم اختيار وثيقة تأسيس زاوية كجلاوة كنموذج لهذه الدراسة.

2- الجانب الشكلي للوثيقة:

لقد وقع اختيارنا على عقد تأسيس زاوية كجلاوة كموضوع لهذه الدراسة. من أجل التعريف به وتقديمه للباحثين. ويجب أن نشير إلى أنّ دوفولكس devoulx قام بنشر العقد باللغة الفرنسية في كتابه المؤسسات الدينية بعد أن قام بترجمته عن العربية (devoulx, 1870, pp. 177-180)، ويبدو حسب اطلاعنا أنه لم يتم نشره باللغة العربية. حيث انفردنا بنشر نسخته العربية في مناسبتين الأولى عند إعداد رسالة الماجستير الموسومة بأوقاف الأضرحة والزوايا (بودريعة، أوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها خلال العهد العثماني من خلال المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال والبايلك، 2007، صفحة 253). ثم أعدنا نشره ثانية في أطروحة الدكتوراه الموسومة بالثروة والفقر بمدينة الجزائر (بودريعة، الثروة والفقر بمجتمع مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1786-1800) دراسة اجتماعية ومقاربة اقتصادية من خلال دفاتر التركات، 2015-2016، صفحة 369).

لابد أن نشير في البداية أنّ عنوان "عقد التأسيس" لم يرد في الوثيقة. وإنما قمنا بإطلاقه عليه بناء على المعطيات المتوفرة فيه. والمتعلقة أساساً بـحيثيات تشييد الزاوية. والعقد مكتوب في "ورقة" إلى جانب عقد تحبّيس يحيط به في جهة اليمين وأسفل منه. وكلا العقدان منسوخان بخط اليد. وفيما يخص عقد تأسيس الزاوية فإنه متكون من ستة وأربعين سطراً، به ختم القاضي في أعلى الصفحة على جهة اليمين. وهو مؤرخ في أواسط شعبان من عام 1201 هـ وهو يوافق أوائل جوان 1787 م.

نشير أنّ عقود المحاكم الشرعية بمؤسسة الأرشيف الوطني مصورة على مصغر فيلمي، في شكل مستطيل ويسمى ميكروفيش، ويتم قراءة هذه الميكروفيشات على جهاز خاص lecture micro fiche. ولا يتم تسليم الأصول في هذه المؤسسة رغم حاجة الباحثين لذلك. وبنفس الطريقة يمكن الاطلاع على وثيقة تأسيس زاوية كجاوة الموجودة في الظرف "العلبة" رقم 129. والوثيقة حسب الصورة في الميكروفيش سليمة الشكل غير مطموسة بالمقارنة مع وثائق أخرى.

3- محتوى العقد:

وردت في هذا العقد العديد من المعطيات المهمة. كان من بينها ما يدل على أنّ الوثيقة عبارة عن عقد تأسيس زاوية كجاوة. ففي السطر السابع وردت معلومة تخص تحبّيس ساحة فندق وعلوي من قبل محمد خوجة من أجل بناء مدرسة. وقد وردت عبارة بناء المدرسة على هذا النحو "... وكان ذلك كذلك أشهد الآن السيد محمد خوجة دفتر دار المالك المذكور شهيداً على نفسه الكريمة أنه حبس ووقف وأبد لله تعالى بنية سنية على أسس من التقوى مبنية، جميع ساحة الفندق والعلوي المذكورين، على أن يبني هنالك مدرسة مشتملة على خمس بيوت يسكنها الطلبة للقراءة..." (عقود المحاكم الشرعية، العلبة 129).

كما وردت معطيات أخرى تخص هذا الجانب منها تخصيص مبلغ مالي يقدر بألف دينار ذهبي لإكمال عملية بناء الزاوية. وكذا من يقوم بالزاوية حيث جعل ذلك في نفسه أو في ذريته أو ممن يرجى صلاحه ".....وعين المحبس المذكور ألف دينار واحد كلها ذهباً عينا سلطانية يبني بها المسجد، و المدرسة المسطورة على الصفة المتقدمة المسطورة، أخرجها من ماله و أبانها عن كسبه ووضع عليها يد الحيازة لبناء ما ذكر بحيث إن أطال الله عمره و مدّ الله في حياته يكون صرف ذلك على يده و هو المتولي لإقامته على ما يقتضيه نظره السديد، أو من يصلح من ذريته بعده و إلا قام مقامه من يتعين لذلك على نظر أهل الفضل و الصلاح ممن ترضى أمانته أو يعينه المحبس " (عقود المحاكم الشرعية، العلبة 129)

كما كانت هناك دلائل أخرى على أنّ هذه الوثيقة عبارة عن عقد تأسيس الزاوية. منها شرط المحبس "مؤسس الزاوية" بأن يتم تعيين مدرس حنفي يدرس العلوم العقلية، والنقلية وغيرها، وكذا تعيين خمس طلبة يقرؤون الحزب ظهراً وعصراً. وكذا قراءة كتاب تنبيه الأنام كل يوم قبل الغروب ".... وأن يرتب أيضاً به مدرس حنفي المذهب ويدرس العلوم عقلها ونقلها فرعها وأصلها أدبها وجدلها إن وجد من يحسن ذلك وإلا فمثل من يحسن بعضها وأن يرتب به أيضاً خمسة من الطلبة يقرؤون الحزب ظهراً وعصراً وأن يقرأ به تنبيه الأنام في الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام في كل يوم قبل الغروب...." (عقود المحاكم الشرعية، العلبة 129).

احتوى العقد على كم معتبر من المعطيات الأخرى، فقد تضمن معلومات حول شخصية مؤسس الزاوية السيد محمد خوجة الذي كان موظفاً سامياً في منصب المقطاعي "دفتر دار" بدار الإمارة (التعليق رقم 03)، ووضح أنّ هذا المنصب جعله من أثرياء المدينة. الأمر الذي سهل عليه تأسيس الزاوية. وقد كانت بداية العقد عبارة عن إثبات ملكية فندق وعلوي بحومة كجلاوة. وهذه الملكية هي التي ستكون مقر بناء الزاوية. وقد استمد اسم زاوية كجلاوة من الحومة التي كانت تقع بها. ويمكن قراءة هذه المعطيات ابتداء من السطر السابع من العقد كما أشرنا إلى ذلك آنفاً.

بالإضافة إلى معطيات تخص منشآت الزاوية التي تتكون منها الزاوية والمتمثلة في مدرسة من خمس غرف، مسجد للصلاة، غرف للكرءاء، مضاة، بئر. مما يجعلها مؤسسة، ومعطيات تخص كيفية تسيير الزاوية من تعيين المدرس، الإمام، قراء الحزب، وعامل "قيم" ليقوم بشؤون الزاوية من تنظيف وإصلاح وغيره، ومعطيات تخص أجرة كل منتعي للزاوية فمثلا الإمام خصص له دينار سلطاني لكل شهر، وقراء الحزب ريال واحد لكل قارئ، والمدرس خصص له دينار واحد محبوب وهكذا. (عقود المحاكم الشرعية، العلبة 129).

أهمية الوثيقة:

الوثيقة "عقد تأسيس الزاوية" عبارة عن كم معتبر من المعطيات والمعلومات التي تخص زاوية كجاوة، فهي تعطينا نظرة حول كيفية ظهور الزاويات بمدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية. فقد نهتينا هذه الوثيقة إلى إمكانية العثور على وثائق تأسيس تخص زوايا أخرى. ما جعلنا نكثف البحث عنها، وهذا ما مكنا من العثور على وثيقة أخرى تخص تأسيس زاوية القشاش (رصيد بيت المال و البايلك، سجل 100). وكذا حصولنا على وثيقة تأسيس زاوية الأندلس من عند الباحثة مهديّة طيبي (مهديّة، 2009/2008)،

وكانت المعطيات المرقمة أحد أهم المعلومات التي وردت في الوثيقة. فقد عرفنا المبلغ الذي تم إنفاقه من أجل إنشاء الزاوية. بالإضافة إلى الأجر التي تم تخصيصها للقائمين عليها. وبهذا فمن السهل تكوين فكرة حول حجم الأموال المخصصة لإنشاء مثل هذه المؤسسات خلال الفترة العثمانية. كما أنها تعطينا نظرة حول وجهة الأموال المتأتية من الوقف. التي كان جانب منها يذهب لصالح التعليم.

كما أنّ الوثيقة مؤرخة في في أواسط شعبان من عام 1201هـ وهو يوافق أوائل جوان 1787م، وهذا يمثل في الوقت نفسه تاريخ تأسيس الزاوية، ويبدو أنّ 1786م الذي ورد عند سعد الله وباحثين آخرين كتاريخ لتأسيس الزاوية هو منافي للصواب (القاسم، 1998، صفحة 117). بدليل أن تاريخ 1787م ورد عند دوفولكس عند تحويله لسنة 1201هـ إلى

السنة الميلادية الخاص بالوثيقة (devoulx، 1870، صفحة 180). ولابد أن نشير إلى أنّ الفراغ من بناء الزاوية ومنشأتها سيتطلب عدة أشهر، هذا يعني أنّ الزاوية قد بدأت في العمل على الأقل في عام 1788م.

ويجب التنويه بأننا استفدنا كثيرا من هذه الوثيقة في إنجاز أحد جوانب رسالة الماجستير (بودريعة، أوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها خلال العهد العثماني من خلال المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال والبايلك، 2007، الصفحات 64-66) وكذا أطروحة الدكتوراه (بودريعة، الثروة والفقر بمجتمع مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1786-1800) دراسة اجتماعية ومقاربة اقتصادية من خلال دفاتر التركات، 2015-2016، الصفحات 293-296). وعمليا فقد غطت هذه الوثيقة في حدود 08 صفحات في كلا البحثين وهذا يظهر مدى ثراء الوثيقة بالمعطيات.

خاتمة:

سلطت هذه الدراسة الضوء على طرق استغلال الأرشيف. وهي تتعلق أساسا في كيفية التنقيب في الأرصدة الأرشيفية. إذ لا يجب الاكتفاء بالبحث في جزء من الرصيد دون الآخر. فمن المهم القيام بعملية جرد شاملة لكل الرصيد أو الأرصدة. وهي عملية مهمة جدا رغم صعوبتها. إذ يترتب عنها فوائد كثيرة. منها حصر والإحاطة بالوثائق التي يحتاجها الباحث من أجل معالجة موضوع معين. والأهم من ذلك هو إمكانية العثور على وثائق ذات أهمية خاصة. أو وثائق نادرة من حيث عدم وجود إمكانية العثور على نظير لها.

وفي هذا الصدد وجب الإشارة أنّ بعض الوثائق لا يمكن تصور وجودها. باعتبار أنه لم يتم التطرق لها من قبل. وحتى لو كان لنا علم بوجود نوعية معينة منها فإنه من الصعب الحصول عليها. وهذا لأسباب تتعلق بطرق إتاحتها في المؤسسات المحفوظة بها. فعمال المؤسسات الأرشيفية ليس لهم دراية بمحتوى الأرصدة فضلا عن محتوى الوثيقة بحد ذاتها. والفهارس المعدة للبحث هي في معظمها غير فعالة بسبب القراءة السطحية

للوثائق. وبالتالي أصبح يقع على عاتق الباحث أمر البحث والتنقيب عنه يجد ما يصبو إليه. ويمكن تشبيه هذا العمل بالبحث عن الإبرة في كومة قش.

سمحت لنا عملية الجرد التي قمنا بها في مؤسسة الأرشيف الوطني ومؤسسات أرشيفية أخرى. بالعثور على وثائق يمكن اعتبار أنها لها أهمية خاصة. وكانت وثيقة تأسيس زاوية كجاوة إحداها. كونها وثيقة نادرة يعتقد أنه لا يوجد نظير لها في أي مكان آخر. ويجب الإشارة إلى أن العثور على هذه الوثيقة كان صدفة. باعتبار أننا لم نتصور وجود مثل هذه النوعية من الوثائق. الأمر الذي شجعنا على البحث على وثائق تخص زوايا أخرى من نفس النوع.

ويجب التنويه أن دوفولكس قام بنشر وثائق تأسيس بعض الزوايا التي تخص مدينة الجزائر باللغة الفرنسية. على غرار زاوية الأندلس، الشرفة، كجاوة وغيرهم. لكن كان هذا النشر كان على أساس أنها عقود حبس كغيرها من العقود. مما جعل الباحثين لا ينتبهون إلى أهمية كونها نوعية خاصة من الوثائق. بدليل أن كل ما كتب حول زاوية كجاوة في مختلف المراجع التي اطلعنا عليها، لم تتضمن المعطيات التي وردت في هذه الوثيقة.

وصفوة القول فإن هذه المقالة تهدف إلى إثارة انتباه الباحثين إلى إمكانية العثور على وثائق نادرة. من أجل هذا قمنا بنشر وثيقة تأسيس زاوية كجاوة. وادعائنا بأسبقية نشرنا لنسختها العربية كان بناء على الأبحاث التي قمنا بها. على أن ما أوردناه ليس أحكاما قطعية بل هي استنتاجات جاءت في حدود ما تم توفر لدينا من معطيات. وعليه لا يمكن استبعاد الوصول إلى حقائق أخرى تخص الموضوع نفسه من قبل باحثين آخرين.

إعادة كتابة عقد تأسيس زاوية كجاوة من طرف السيد محمد خوجة

سنة 1201هـ/1787م

الحمد لله بعد أن خلص للمعظم الإمام الفخر الهمام من أطلق عنان القلم و استعار ما نطقت به العرب نظما و نثرا و اتخذ البحر مداد المدادة الكاتب البليغ السيد محمد خوجة بدار الإمارة العلية في التاريخ تولى الله بالخير جزاءه، و حقق أماله، و رجاءه، و لا زالت سيادته و خصاله المرضية متسقة النظام منتشرة الأعلام مسرورة بالبقاء، و الدوام جميع الفندق، و العلوي المذكورين معه في الرسم أعلاه يليه الكاينتين بحومة كجاوة، و بمقتضى ما قيد حيث أومى وفيما أحيل عنه الخلوص التام، و كان ذلك كذلك أشهد الآن السيد محمد خوجة دفتر دار المالك المذكور شهيديه على نفسه الكريمة أنه حبس ووقف و أبد لله تعالى بنية سنية على أسس من التقوى مبنية، جميع ساحة الفندق و العلوي المذكورين، على أن يبني هنالك مدرسة مشتملة على خمس بيوت يسكنها الطلبة للقراءة ، و اشتغال العلم، وعلى مسجد يقيم فيه الصلوات الخمس الطلبة المذكورون، و غيرهم من المسلمين، و يكون المسجد، و البيوت بأعلا الفندق المذكور راكبين على بيوت أخرى بأرض الفندق معدة للكراء لمن أراد السكن بها أو البيع أو الشراء فيها و البيوت السفلية المذكورة تبنى فيما فضل من الساحة عن بناء مطهرة أو مطهرتين لوضوء عامة الطلبة و المسلمين و أوقف لذلك ماء البير الموجود هناك و إن يسر الله لمعاوضة خيط ماء من ماء الحامة للشرب و الوضوء يضاف لذلك و تكون غلة البيوت السفلية المذكورة للمسجد المذكور مضمومة لأوقافه التي تزكى إن شاء الله وعين المحبس المذكور ألف دينار واحد كلها ذهبا سلطانية يبني بها المسجد، والمدرسة المذكورة على الصفة المتقدمة المسطورة، أخرجها من ماله و أبائها عن كسبه ووضع عليها يد الحياة لبناء ما ذكر بحيث إن أطال الله عمره و مدّ الله في حياته يكون صرف ذلك على يده و هو المتولي لإقامته على ما يقتضيه نظره السديد، أو من يصلح لذلك من ذريته بعده و إلا قام مقامه من يعين لذلك على نظر أهل الفضل و الصلاح ممن ترضى أمانته أو يعينه المحبس المذكور و اشترط أن يرتب للمسجد المذكور إمام يؤذن به و يؤم به على ما جرت به العادة في نظاريه من مساجد الجزاير و تقام به الصلوات الخمس و أن يرتب أيضا به مدرس

حنفي المذهب و يدرس العلوم عقليها و نقلها فرعها و أصلها أدبها و جدلها إن وجد من يحسن ذلك و إلا فامثل من يحسن بعضها و أن يرتب به أيضا خمسة من الطلبة يقرؤون الحزب ظهرا و عصرا و أن يقرأ به تنبيه الأنام في الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام في كل يوم قبل الغروب من يصلي لذلك من إمام و غيره و أن يرتب لذلك فيما يتفقد مصالح المدرسة و المسجد من كنس و فرش حصر و إصلاح مطهرة و غيرها، وعين المحبس المذكور من أوقاف المسجد التي تزكى للمدرس به دينار واحد محبوب في كل شهر وللإمام دينار واحد سلطاني في كل شهر و لكل واحد من قراء الحزب ريال واحد دراهم في كل شهر و لقارئ تنبيه الأنام كذلك و لقيم الإصلاح ريال واحد صحيح بعينه في كل شهر و للطلبة الساكنين ببيوت المدرسة نصف ريال بعينه في كل شهر و أن يشتري في كل شهر ربع قلة من الزيت للمسجد المذكور وفي كل شهر رمضان ما يكفيه لإقامة التراويح و أن يشتري أيضا في كل شهر رمضان لأهل المسجد والمدرسة نصف قنطار من الزلابية كما هي العادة في غيرهما و مما حبسه السيد محمد خوجة المذكور أصلح الله حاله و بلغه في الدارين أماله على المدرسة و المسجد المذكورين جميع الدار الكائنة قرب زاوية الأندلس مع جميع الدار القريبة من باب الجديد سند الجبل مع جميع الدار الكائنة بحومة سباط القايد قاسم سند الجبل مع جميع الدار الكائنة بحومة كوشة علي سند الجبل أيضا حسبما تحبب كل منها مبين في رسمها بشهادة شهيديه مبين فيها البيان التام يخرج من غلة الأماكن المذكورة جميع ما ذكر من المصاريف مفصلا بعد التبديية بما تستدام به منفعة الحبس المذكور بما لذلك من حد و حق داخلا و خارجا و ما عد منه و عرف به و نسب قديما و حادثا إليه الحبس المذكور و ما فضل من بقية الغلة يجمع و يضم بعضه إلى بعض فإن حصل ما يشتري به موضع آخر و يوقف على ما ذكر حين أدي الحبس المذكور و ما فضل عن ذلك كله و زاد فيصرف في الخيرات المؤبدة لعامة المسلمين على ما يقتضيه نظر القايم بالمدرسة و المسجد من ذرية المحبس إن وجد و إلا فالنظر لسبل الخيرات بالبلد المذكور تحببها تاما مؤبدا ووقفها دايمًا مخلدا لا يبيد عن حاله و لا يغير عن سبيله و منواله إلى أن يرث الله الأرض و من عليها و هو خير الوارثين فمن بدّل أو غيّر فالله حسيبه و سايه و متولي الانتقام منه و سيعلم الذين ظلموا أي منقلب

ينقلبون ورفع المحبس المذكور عن الحبس المسطور ووضع (..) يد الملك ووضع يد النظر للوقف المسطور ثم سال السيد محمد خوجة المحبس المذكور من الشيخ الفقيه الإمام العالم العلامة قاضي المالكية ومحرر القضايا الدينية بمحروسة الجزائر في التاريخ أحسن الله إليه ورحم أبويه وهو أبو عبد الله السيد [كذا] وسدده الحكم له بصحة الحبس المذكور على الوجه المسطور فأجابه إلى ذلك وأشهد شهيديه على نفسه الكريمة أنه حكم له بصحة ما ذكر حكما تاما أنفذه وأمضاه وسوغه وارتضاه وأوجب العمل بمقتضاه صح عنه موجبته وتم لديه سببه شهد على السيد القاضي تعالى بما نسب إليه فيه وعلى من ذكر بما ذكر على نحو ما بين فيه و سطر في أحواله الجائزة شرعا وعرفه بتاريخ أواسط شهر شعبان المبارك من عام إحدى ومائتين وألف.

توقيع الشاهدين.

نسخة من عقد تأسيس زاوية كجاوة/الأرشيف الوطني الجزائري/رصيد المحاكم

الشرعية/العلبة رقم 129.



-التعليق رقم 01: حول عقود المحاكم الشرعية المتواجدة في مؤسسة الأرشيف الوطني الجزائري يمكن الاطلاع على مقال للباحثة المرحومة عائشة غطاس الموسوم بسجلات المحاكم الشرعية... المنشور في مجلة إنسانيات، العدد 3 (غطاس، 1997)

-التعليق رقم 02: زاوية كجاجة أو زاوية الشبارلية وتعرف أيضا بزاوية شيخ البلاد. أحد الزوايا التي أنشأت خلال الفترة العثمانية. على يد أحد أصحاب المناصب السامية. محمد خوجة المقطاعي في عام 1787م (عقود المحاكم الشرعية، العلبة رقم 129).

- التعليق رقم 03: وظيفة المقطاعي أو الكاتب الأول، ويعرف أيضا بالدفتار دار، إحدى الوظائف السامية بالإدارة المركزية وكذا أحد الأربعة الخوجات الكبار (سعيدوني، 2014، صفحة 112)

قائمة المصادر والمراجع:

devoulx, a. (1870). Les édifices religieux de l'ancien alger. alger: typographie bastide.L'archéologie du savoir2008ParisGallimard

القاسم، س. ا. (1998). تاريخ الجزائر الثقافي. (5. Vol. 117, éd.) بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.

بودريعة، بي. (2015-2016). الثروة والفقر بمجتمع مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1786-1800) دراسة اجتماعية ومقاربة اقتصادية من خلال دفاتر التركات. الجزائر.

بودريعة، بي. (2007). أوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر و ضواحيها خلال العهد العثماني من خلال المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال والبايلك. الجزائر.

رصيد بيت المال و البايك). سجل. (100)

سعيدوني، ن. ا. (2014). تاريخ الجزائر في العهد العثماني. باب الزوار، الجزائر، الجزائر: البصائر للنشر و التوزيع.

عقود المحاكم الشرعية، العلبة. (s.d.). 129

عقود المحاكم الشرعية، العلبة رقم. (s.d.). 129

غطاس، ع. (1997). سجلات المحاكم الشرعية و أهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر -العهد العثماني -.إنسانيات. (3)

مهديّة، ط. (2008/2009). مقارنة للوضع الاجتماعي والاقتصادي لأهل الأندلس بمدينة الجزائر القرن-17) 18م (من خلال سجلات المحاكم الشرعية. الجزائر.

يلس، ش. ا. (1980). الفهرس التحليلي للوثائق التاريخية-الرصيد العثماني -.مجلة الوثائق التاريخية (عدد خاص).